العدد (105)، يوليو 2025، السنة الثانية والثلاثون

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

"المحاسبين" نظمت ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة بمشاركات وحضور متميز

توقيع بروتوكول تعاون مع "المحاسبين العرب"

"المحاسبين" عقدت عموميتها وأقرت كافة البنود

"المحاسبين" نظمت تدريب ميداني لطلبة "الدراسات التجارية"

ابشـــر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري

الدعم الحكومي **1500** د.ك

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الخلط الخرساني الجاهز

الدعم الحكومي **8460** د.ك

بحد أقصى 450 م^3

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

الطابوق الأبيض

مقابل كل 10 م^3 من الطابوق الأبيض

عتبات بقيمة 20 دك

+

3 أكياس مونـــة لاصقة

الدعم الحكومي **1750** د.ك

بحد أقصى 100 م^3

بالإضافة لدعم الصناعات: **التكميلي بسعر المدعوم**

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتجين من منتجات الدعم السابقة

- أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC
- أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR

%15

%30 بلاكات الكهرباء

%10

- مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة
- الأصباغ الداخلية
- البلاط المتداخل / حجر التسوير
- الكراسي وأحواض الزراعة
- منتجات الإضاءة LED

شركة الصناعات الوطنية NATIONAL INDUSTRIES COMPANY

national_industries | www.nicbm.com | ☎ 1 844 555

افتتاحية العدد

"المحاسبين" .. دور تثقيفي وتعاون مستمر

صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

تواصل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العمل على تطوير المهنة وتعزيز قدرات منتسبيها في مختلف القطاعات من خلال خطوات عملية تحقق استراتيجية العاملين في هذا المجال ، فقد وقعت الجمعية بروتوكول تعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب والذي يمقتضاه يتم الاستفادة من كافة الأنشطة والخدمات التي يقدمها الاتحاد في المجالات المختلفة وهو الأمر الذي يطور من قدرات العاملين في مجال المهنة ،ويسهم في الوقت ذاته، في تبادل الخبرات بين الجانبين.

وإسهاماً من الجمعية في تعزيز الوعي لدى خريجي الثانوية بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة ، قامت الجمعية بتنظيم ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة والذي شارك فيه ممثلون عن الجامعات الخاصة وجامعة الكويت وشركات حكومية ، حيث تم تعريف المشاركين بأهمية مهنة المحاسبة ومدى الحاجة المتزايدة في بيئة الأعمال وكيف أن مهنة المحاسبة تزيد من قدرة الطلبة والطالبات في المرحلة الجامعية.

كما أن الملتقى كان فرصة كبيرة للتعرف على الإجراءات المطلوبة للالتحاق بتخصص المحاسبة في الجامعات المشاركة.

وواصلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التواصل مع عدة جهات حكومية وخاصة ، لتقديم خططها التدريبية والتي راعت احتياجات كافة الجهات ، مع العمل على انتقاء المدربين بعناية لكل برنامج على حدة ، حيث تجد البرامج المقدمة إقبالاً لافتاً بين مختلف الجهات.

وبالإضافة إلى تلك الأنشطة مع عدد من الجمعيات ، قامت الجمعية بالتواصل مع ممثلين للمنظمات المهنية الخليجية وتم بحث تفعيل وتعظيم سبل التعاون والتطوير بين الجانبين في المجالات المختلفة.

وتعمل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية جاهدة على تنظيم المزيد من الفعاليات والأنشطة التي تطور قدرات المحاسبين وتعزز دور المهنة في بيئة الأعمال وتشجيع العاملين بها من خلال تقديم برامج ودورات وورش عمل تدريبية تلبي احتياجات في مجالات أعمالهم المتنوعة.

(حفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه)

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

العدد (104)، أبريل ،2025، السنة الثانية والثلاثون

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

هيئة التحرير
The Board of Editors

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

د. فهد مطلق العازمي
Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

المحتويات

حصاد الجمعية	"المحاسبين" نظمت ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة	6
حصاد الجمعية	"المحاسبين" وقعت بروتوكول تعاون مع "المحاسبين العرب"	10
دراسات وبحوث	دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي	16
مقالات	الدور الحيوي لمجالس إدارات المؤسسات المصرفية في الامتثال للجهات الرقابية بدولة الكويت	26
أنشطة الجمعية	"المحاسبين" قدمت لنزاهة مقترحات وتوصيات حول قانون المناقصات العامة	40
أنشطة الجمعية	" المحاسبين" شاركت في ندوة التركيز يؤدي إلى النجاح	45
برامج تدريبية	"المحاسبين" نظمت "قواعد الحوكمة المؤسسية وتعزيز الشفافية والاستدامة"	48
مناسبات	ديوانية "المحاسبين" واصلت الانعقاد أسبوعياً	54

AL-MOHASIBOON

kw_aaa | info@kwaaa.org | +965 22001002 +965 22001003
kw_aaa | www.kwaaa.org | +965 51700060

العدد (105)، يوليو، 2025، السنة الثانية والثلاثون
دورية - علمية - متخصصة
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

July, 2025 - No.(105)
A Specialized Scientific Periodical
Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
أمين السر General Secretary

د. فهد مطلق العازمي
Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi
أمين الصندوق Treasurer

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani
عضو مجلس الإدارة Board Member

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
عضو مجلس الإدارة Board Member

مطابع المجموعة الدولية لاعمال الطباعة
INTERNATIONAL GROUP PRINTING PRESS

> Correspondence: > المراسلات :

Should be addressed to: The Editor - in-Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of kuwait
Tel.: +965 22001002 / 22001003
E-mail: info@kwaaa.org

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
هاتف: 22001002 / 22001003 965+
البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Advertisments: > الإعلانات :

Agreements in this regared should be made with the management of kuwaiti Association of Accountants and Auditors P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,
Tel.: +965 22001002 / 22001003
E-mail: info@kwaaa.org

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص. ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً : المراجعة – الكويت
هاتف: 22001002 / 22001003 965+
البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Subscribtions: > الإشتراكات :

Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.

Non Arab
- 80 $ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
– 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
– 5 دنانير كويتية للأفراد.
– 8 دنانير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية:
– 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
– 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
الدول الاجنبية:
– 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
– قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

> Price of one copy: > سعر النسخة :

- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries:$ 5 plus airmail charges.

– أعضاء الجمعية: 500 فلس
– الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
– بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

مشاركة متميزة من جامعات وكليات خاصة وحكومية

"المحاسبين" نظمت ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة، في ٢٢ يوليو ، بمقر الجمعية، وسط حضور كبير من الطلبة وأولياء الأمور وبمشاركة ممثلين من عدة جامعات وكليات حكومية وخاصة، والتي تضمنت : الجامعة العربية المفتوحة والجامعة الدولية في الكويت وجامعة الشرق الأوسط الأميركية وكلية الدراسات التجارية وجامعة الخليج للتكنولوجيا وكلية بوكسهل الكويت.

مشاركة متميزة

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن المشاركة المتميزة للجامعات والكليات الخاصة والحكومية ساهم وبشكل كبير في الإجابة على كافة التساؤلات للطلبة المشاركين في المعرض وأولياء الأمور حول أهمية مهنة المحاسبة والمراجعة وما تقدمه الكليات والجامعات من مزايا للطلبة في مجال تخصص المحاسبة.

وبين الجلاوي أن الملتقى استهدف نشر الوعي بين الطلبة وأولياء الأمور بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة، وهو أحد أهم الأدوار التي تقوم بها الجمعية لتوعية كافة فئات المجتمع بمهنة المحاسبة والمراجعة ودورها المتزايد في بيئة الأعمال.

وقدمت الجامعات المشاركة في الملتقى تفاصيل الالتحاق بتخصص المحاسبة لديها والاجراءات الخاصة بالالتحاق.

تخصص مطلوب

وبين الجلاوي أن مهنة المحاسبة والمراجعة من بين التخصصات والمهن المطلوبة للبنوك والشركات في القطاعين العام والخاص، مع السعي لتكويت تلك المهنة لأهميتها المتزايدة في بيئة الأعمال.

واستدرك الجلاوي أن هناك الكثير من المبادرات التي تنوي الجمعية طرحها في المرحلة القادمة والتي تعزز من دور الجمعية في تطوير المهنة محليا واقليميا ودوليا.

تدريب وتأهيل

بدوره، لفت أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد

مطلق الجافور أن التجاوب الكبير من قبل الجامعات المشاركة أظهر الأهمية الكبيرة لمثل تلك المتلقيات في التعريف بتخصص مهنة المحاسبة والمراجعة والدور العملي المتزايد لمهنة المحاسبة في تطوير المهنة وتأهيل خريجي تخصص المحاسبة للعمل في القطاعين الحكومي والخاص.

وأضاف الجافور أن الجمعية حرصت على مشاركة عدد كبير من الطلبة وممثلي الجامعات والكليات الخاصة والحكومية.

وأشار الجافور أن مجلس ادارة الجمعية حريص على تنظيم المبادرات الرامية لتعزيز وتطوير المهنة وبما يخدم الأعضاء العاملين والمنتسبين وبما يلبي احتياجات بيئة الأعمال في كافة القطاعات.

وتقوم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، بتقديم خدمات متنوعة لاعضاءها العاملين والمنتسبين، كما تقوم بتقديم برامج ودورات تدريبية مهنية متنوعة وورش عمل مجانية تسهم في تطوير قدرات العاملين في مجال المهنة، بالاضافة لتقديم رؤاها الفنية في العديد من القوانين والتشريعات والقضايا الاقتصادية وتقديم تلك الرؤى لمتخذي القرار في الجهات الحكومية.

صباح الجلاوي:

- المبادرة تستهدف توعية الطلبة وأولياء الأمور بمهنة المحاسبة ودورها
- الجمعية تستهدف تنظيم العديد من المبادرات المستقبلية التي تخدم كافة فئات المجتمع
- التعريف بتخصص مهنة المحاسبة والمراجعة الدور العملي المتزايد لها في بيئة العمل

د. فهد الجافور:

- الجمعية تقدم الكثير من المبادرات التي تلبي احتياجات الأعضاء وبيئة الأعمال في كافة القطاعات
- الجمعية تسهم في تقديم الرؤى الفنية للعديد من القوانين لمتخذي القرار

على هامش فعاليات ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة

على هامش فعاليات ملتقى الجامعات لتخصص المحاسبة

في إطار تعزيز أواصر التعاون مع كافة الاتحادات والمنظمات المهنية

"المحاسبين" وقعت بروتوكول تعاون مع "المحاسبين العرب"

في إطار حرصها المتواصل على تعزيز أواصر التعاون مع المنظمات المهنية الدولية والإقليمية والمحلية، وقعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بروتوكول تعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.

وقد وقع بروتوكول التعاون رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي ورئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الدكتور جواد غانم الشهيلي، بحضور أمين عام اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الدكتور فريد فوزي.

وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن البروتوكول يتيح للجمعية الاستفادة من كافة الخدمات المهنية التي يقوم بها اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب والذي ينعكس إيجاباً على المهنة وأعضاء الجمعية في مختلف القطاعات.

وبدوره، شدد رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الدكتور جواد غانم الشهيلي أن البروتوكول يأتي في إطار رسالة الاتحاد الرامية لتطوير دور المهنة والارتقاء بها، والدفع بدورها في تحقيق دور إيجابي في الاقتصاد.

صباح الجلاوي :

- البروتوكول يتيح للجمعية الاستفادة من كافة الخدمات المهنية التي يقوم بها اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

د. جواد الشهيلي:

- البروتوكول يعكس رسالة اتحاد المحاسبين العرب في تطوير المهنة

من 14 سبتمبر المقبل وحتى 26 نوفمبر المقبل .. وبواقع 132 ساعة تدريبية لمدة 11 أسبوعا

"المحاسبين" تنظم الدورة التنشيطية الخاصة باختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات

صباح الجلاوي :

- الدورة تتضمن 4 مواد تشمل معايير المحاسبة والتدقيق والقانون والتكاليف
- منح أعضاء الجمعية خصماً 30% من إجمالي التكلفة وآخر موعد للتسجيل 7 سبتمبر المقبل
- خبراء متخصصون يقومون بتنفيذ الدورة في مقر الجمعية ويمكن الحضور عبر «زووم»
- حرص متواصل من الجمعية على التعاون مع كافة الجهات محلياً وخارجياً لتطوير المهنة

تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدورة التنشيطية الخاصة باختبار القيد في سجل مراقبي الحسابات في الفترة من 14 سبتمبر وحتى 26 نوفمبر من عام 2025.

30% خصم لأعضاء الجمعية

وسوف تقام فعاليات الدورة في مقر جمعية المحاسبين بميدان حولي من الساعة الخامسة وحتى الساعة الثامنة مساءً خلال الفترة المشار إليها، وسيتم منح أعضاء الجمعية خصما قدره 30 ٪ من تكلفة البرنامج التدريبي مع سداد رسوم العضوية في موعد أقصاه 7 سبتمبر 2025، علما بأنه في حال الترشح من قبل الجهات والمؤسسات العامة والخاصة ستكون تكلفة البرنامج للمواد الأربع الذي يتضمنهم الاختبار بقيمة 1000 دينار، علماً أن الدورة تقام أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع. كما يمكن للمشاركين حضور الدورة عبر برنامج زووم.

اهتمام متزايد

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن الدورة التنشيطية لاختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات من بين الدورات الهامة التي تحرص الجمعية على إقامتها دورياً بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بشكل دوري.

وبين الجلاوي أن تلك الدورة تكتسب زخما كبيرا واستعدادات كبيرة من قبل الجمعية لاستقبال الراغبين في التسجيل ومتابعتهم خلال الدورة وبعدها، مضيفا أن الدورة تتضمن 132 ساعة تدريبية لعدد 11 أسبوعا.

معايير المحاسبة الدولية

وأوضح أن مادة معايير المحاسبة المالية ستكون في الأربع أسابيع الأولى من الدورة، في الفترة من 14 سبتمبر إلى 5 أكتوبر 2025.

وأضاف أن مادة محاسبة تكاليف ومحاسبة إدارية ستكون بواقع 12 محاضرة، وتقام من الأسبوع الخامس وحتى الأسبوع السابع من الدورة، في الفترة من 7 إلى؛ 27 أكتوبر المقبل.

وبين أن مادة مادة معايير التدقيق الدولية ستقام في الفترة من 28 أكتوبر إلى 12 نوفمبر وبواقع 10 محاضرات.

ولفت أن مادة القانون سيتم إقامتها في الفترة من 16 إلى 26 نوفمبر 2025.

132 ساعة تدريبية

وأشار الجلاوي أن المواد التدريبية سيتم تنفيذها على أيدي خبراء ومتخصصون في المواد التي تتضمنها الدورة وبالشكل الذي يحقق الأهداف الخاصة بتمكين وتأهيل المتقدمين من التسجيل في سجل مراقبي الحسابات.

وأوضح أن تنسيقا كاملا يتم بين الجمعية ووزارة التجارة لإعداد الدورة قبل وأثناء وبعد إجراء الاختبار بما يضمن سلاسة ومرونة التدريب.

وشدد الجلاوي أن الجمعية حريصة على تعزيز أواصر التعاون مع الجهات المعنية بمهنة المحاسبة محليا واقليميا ودولياً لتطوير المهنة وأداء مزاوليها بالشكل الذي يسهم في تنمية وتطوير استراتيجيات المهنة.

المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة

صدر المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة، والمعروف باسم «الدَّين العام».

وبينما اختصت المادة الأولى بالتعريفات، قالت المادة الثانية إنه «يؤذن للحكومة، خلال مدة لا تجاوز خمسين سنة من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون في اقتراض مبلغ ثلاثين مليار دينار كويتي كحد أقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل خلال هذه المدة.

ووفق ما أشارت إليه "**القبس**"، يبرم عقد الفرض أو عملية التمويل على دفعة واحدة أو مقسماً إلى شرائح بالأساليب والأدوات المالية المتعارف عليها بالأسواق المالية المحلية والعالمية، ويدرج القرض أو عملية التمويل في حساب الاحتياطي العام».

وقالت المادة الثالثة، يكون إبرام وإدارة وتنفيذ عقد القرض أو عملية التمويل التحقيق أي من الأغراض الآتية:

1 – تمويل الموازنة العامة

2 – إعادة تمويل أو استبدال دين عام.

3 – سداد أي التزامات مالية حكومية وفق ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة بناءً على عرض الوزير وموافقة مجلس الوزراء.

4 – وفاء بالتزامات الوزارة تجاه الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة من خلال استخدام السندات الإذنية أو الصكوك، ويكون ذلك بناء على عرض الوزير وموافقة مجلس الوزراء، وتحدد الوزارة العائد السنوي المناسب الذي يدفع على هذه الأدوات.

أما المادة الرابعة فجاء فيها، يحدد لسداد مبلغ القرض أو عملية التمويل أجل لا يجاوز خمسين سنة، يبدأ من تاريخ إبرام القرض أو التمويل متى تم على دفعة واحدة، فإذا كان مقسماً إلى شرائح يبدأ سريان الأجل بالنسبة لكل شريحة من تاريخ إبرام العقد أو التمويل الخاص بها.

وتدرج نفقات القرض أو عملية التمويل في حساب الاحتياطي العام. وبموجب المادة الخامسة، يجوز للوزير، وفقاً للقواعد والشروط التي يحددها، أن يفوض جهات أو هيئات للقيام نيابة عن الوزارة، بإبرام وإدارة وتنفيذ عقد القرض أو عملية

التمويل بالدَّين ار الكويتي أو بالعملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل.

ونصت المادة السادسة على ألا تسري أحكام القانون رقم (7) لسنة 2010 المشار إليه على عمليات إصدار وطرح وإدارة الأدوات المالية الصادرة وفق أحكام هذا المرسوم بقانون. ويحدد الوزير الأدوات المالية الصادرة وفق هذا المرسوم بقانون التي سيتم إدراجها في البورصة، ويتم تداولها طبقاً للقواعد التي تضعها هيئة أسواق المال بالتنسيق مع الوزير. وجاء في المادة السابعة، أنه يجوز للوزير الإذن باسترداد الأدوات المالية والسداد المبكر للقرض أو عملية التمويل التي تتم وفق هذا المرسوم بقانون، طبقاً لما تقتضيه المصلحة العامة. أما المادة الثامنة، فنصت على أن تقدم الجهات التي يتم تفويضها وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذا المرسوم بقانون إلى الوزير تقارير دورية في نصف ونهاية السنة المالية بشأن تنفيذ هذا المرسوم بقانون.

وقالت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة، إنه صدر المرسوم بالقانون رقم (50) لسنة 1987 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام، حيث أذن لها بالاقتراض من السوق المحلي لمواجهة العجز الواقع بالميزانية العامة، ثم تم تعديل أحكام هذا المرسوم بقانون بالمرسوم بالقانون رقم (13) لسنة 1989 والمرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1991 والمرسوم بالقانون رقم (3) لسنة 2009 بما يسمح للحكومة بالاقتراض من مختلف الأسواق العالمية إضافة إلى السوق المحلي طبقاً للأساليب والأدوات المتعارف عليها ومن بينها الصكوك الإسلامية، مع رفع الحد الأقصى لمبلغ القرض العام إلى عشرة آلاف مليون دينار كويتي، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، وانتهت مدة العمل بالمرسوم بالقانون المشار إليه بتاريخ 4 أكتوبر 2017.

- يحدد الوزير إصدار وطرح وإدارة الأدوات المالية الصادرة وفق هذا المرسوم بقانون التي سيتم إدراجها في البورصة، ويتم تداولها طبقاً للقواعد التي تضعها هيئة أسواق المال

- السماح للحكومة بالاقتراض من السوق المحلي لمواجهة العجز الواقع بالميزانية العامة

- الاقتراض من مختلف الأسواق العالمية إضافة إلى السوق المحلي طبقاً للأساليب والأدوات المتعارف عليها

- من بين أدوات الاقتراض المسموح بها : الصكوك الإسلامية مع رفع الحد الأقصى لمبلغ القرض العام إلى عشرة آلاف مليون دينار كويتي

- تقدم الجهات التي يتم تفويضها وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذا المرسوم بقانون إلى الوزير تقارير دورية في نصف ونهاية السنة المالية بشأن تنفيذ هذا المرسوم بقانون

توجيه الأموال لتنفيذ مشاريع تنموية عملاقة

اقتراض 30 مليار دينار بآجال استحقاق تصل لـ50 عاماً

أصدرت وزارة المالية عن صدور المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة رسمياً، ويحدد المرسوم بقانون سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كحد اقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، كما يتيح إصدار أدوات مالية بآجال استحقاق تصل إلى 50 سنة، وتمتد فترة سريانه 50 سنة، اعتباراً من تاريخ العمل به، ما يضع إطاراً قانونياً طويل الأجل لتنظيم الاقتراض العام.

نهج استراتيجي

وقالت وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الأسبق المهندسة نورة سليمان الفصام: «هذا القانون يمنح دولة الكويت مرونة مالية أكبر من خلال إتاحة خيار التوجه إلى أسواق المال المحلية والعالمية لتعزيز إدارة السيولة، وهو ما يعكس نهجاً استراتيجياً لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وضمان استدامة المالية العامة للدولة، ويأتي هذا القانون ضمن الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي ودعم عجلة التنمية الاقتصادية بما يواكب رؤية دولة الكويت 2035».

أهداف القانون

من جانبه، استعرض مدير إدارة الدين العام في وزارة المالية فيصل فهد المزيني أبرز أهداف المرسوم بقانون وهي:

- إتاحة مختلف أنواع الأدوات المالية للدولة من خلال الأسواق المالية، سواء المحلية أو العالمية، بما يسمح بالحصول على تمويل بالدينار الكويتي أو العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، وهو ما يوفر خيارات متعددة لعملية إدارة الدين العام والسيولة.

- تطوير أسواق المال المحلية عبر خلق منحنى عائد سيادي مرجعي، ما يساهم في تعزيز جاذبية الأسواق المالية الكويتية، ويوفر معياراً مهماً لإصدارات القطاع المصرفي والشركات المحلية، ما يساعد على تحسين هيكل التمويل وتقليل تكلفة الاقتراض.

- المساهمة في تمويل المشاريع التنموية الكبرى، سواء في مجال البنية التحتية أو المشاريع الإستراتيجية الأخرى، ما يدفع بعجلة التنمية.

- تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال تنشيط الدورة الاقتصادية، وتعزيز ثقة المستثمرين، وجذب المزيد من

الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي.

- تعزيز التصنيف الائتماني السيادي للبلاد، وهو ما ينعكس إيجابياً على قدرة الدولة على الاقتراض بشروط تنافسية.

- الحفاظ على سيولة الاحتياطيات السيادية، ما يضمن الاستقرار المالي للدولة ويعزز من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مختلف الظروف الاقتصادية.

وفيما يلي التفاصيل:

صدر المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة وحدد المرسوم بقانون سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كحد اقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، كما يتيح إصدار أدوات مالية بآجال استحقاق تصل إلى 50 سنة، وتمتد فترة سريانه 50 سنة، اعتباراً من تاريخ العمل به، ما يضع إطاراً قانونياً طويل الأجل لتنظيم الاقتراض العام.

وقالت وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الأسبق المهندسة نورة سليمان الفصام: «هذا القانون يمنح دولة الكويت مرونة مالية أكبر من خلال إتاحة خيار التوجه إلى أسواق المال المحلية والعالمية لتعزيز إدارة السيولة، وهو ما يعكس نهجًا استراتيجيًا لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وضمان استدامة المالية العامة للدولة، ويأتي هذا القانون ضمن الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي ودعم عجلة التنمية الاقتصادية بما يواكب رؤية دولة الكويت 2035».

وأكدت الفصام أن هذا القانون يشكل خطوة مهمة في مسار الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تهدف إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة، بما يخدم مصلحة الدولة والمواطنين على حد سواء.

من جانبه، استعرض مدير إدارة الدين العام في وزارة المالية فيصل فهد المزيني أبرز أهداف المرسوم بقانون كالتالي:

- إتاحة مختلف أنواع الأدوات المالية للدولة من خلال الأسواق المالية، سواء المحلية أو العالمية، بما يسمح بالحصول على تمويل بالدينار الكويتي أو العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل، وهو ما يوفر خيارات متعددة لعملية إدارة الدين العام والسيولة.

- تطوير أسواق المال المحلية عبر خلق منحنى عائد سيادي مرجعي، ما يساهم في تعزيز جاذبية الأسواق المالية الكويتية، ويوفر معياراً مهماً لإصدارات القطاع المصرفي والشركات المحلية، ما يساعد على تحسين هيكل التمويل وتقليل تكلفة الاقتراض.

- المساهمة في تمويل المشاريع التنموية الكبرى، سواء في مجال البنية التحتية أو المشاريع الاستراتيجية الأخرى، ما يدفع بعجلة التنمية.

- تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال تنشيط الدورة الاقتصادية، وتعزيز ثقة المستثمرين، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي.

- تعزيز التصنيف الائتماني السيادي للبلاد وهو ما ينعكس إيجابياً على قدرة الدولة على الاقتراض بشروط تنافسية.

- الحفاظ على سيولة الاحتياطيات السيادية، ما يضمن الاستقرار المالي للدولة ويعزز من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مختلف الظروف الاقتصادية.

أهمية القانون

قال المزيني: «إن هذا المرسوم بقانون يأتي في وقت تشهد فيه الأسواق المالية العالمية تغيرات متسارعة، حيث أصبحت القدرة على الوصول إلى التمويل بمرونة أحد العوامل الأساسية لضمان استقرار الاقتصاد، كما أن تطوير أسواق الدين المحلية يعزز من تنافسية الكويت كمركز مالي إقليمي، ويمنح الحكومة أدوات مالية جديدة لإدارة المالية العامة بكفاءة».

وأضاف أن هذه الخطوة تعكس حرص الدولة على اتباع نهج مالي مستدام، يوازن بين الحاجة إلى تمويل المشاريع التنموية وضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في عملية إدارة الدين العام والسيولة.

- الخطوة تعكس حرص الدولة على اتباع نهج مالي مستدام

- الموازنة بين الحاجة إلى تمويل المشاريع التنموية وضمان الاستدامة المالية

- تطبيق أفضل الممارسات الدولية في عملية إدارة الدين العام والسيولة

دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي

إعداد الباحث
ناصر محمد سليمان الغانم

مقدمة:

ظهر الإفصاح في البداية اختيارياً لحل الكثير من المشاكل الخاصة بالتقارير المالية في سوق الأوراق المالية وجذب المستثمرين وحماية مصالحهم بالإضافة إلى تقديم معلومات مستقبلية، إلا أنه نتيجة لحدوث انهيار لكثير من الشركات أصبح الإفصاح اجبارياً خاضعاً للقوانين والمعايير المحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية بغرض تقليل الفجوة بين المعلومات المطلوبة والمعلومات المفصح عنها (نعمان، 2017).

القوائم المالية تعتبر أساس الإفصاح المحاسبي الإلزامي، حيث تقدم المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية المعنية كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بها ولتقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة. وبالتالي، يعتبر تقديم المعلومات المالية أمراً حيوياً لتحقيق التماثل في المعلومات بين المستخدمين الخارجيين والإدارة. وبفضل توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، يمكن خلق بيئة استثمارية ملائمة ورفع كفاءة البنوك (عبد الوهاب، 2018).

ويجب تحقيق التكامل بين الإفصاح الإجباري والإفصاح الاختياري عندما تكون متطلبات الإفصاح الإجباري محدودة أو غير واضحة ويصعب تفسيرها، وبالتالي يكون لدى البنوك الدافع لتوفير المزيد من المعلومات الاختيارية لمعالجة النقص في المعلومات وتوفير المزيد من المعلومات الإضافية في تقاريرها من خلال الإفصاح الإختياري لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير وتقديم صورة كاملة عن أداء البنوك.

وسعيا نحو تحقيق الهدف الرئيسي لهذا المبحث تم تقسيمه للمحاور التالية:

أولاً: طبيعة الإفصاح الإلزامي والاختياري في ظل IFRS

ثانياً: مبررات التكامل بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري لمتطلبات IFRS

ثالثاً: دوافع الإفصاح الإلزامي والاختياري في ضوء معايير التقارير المالية IFRS

رابعاً: العلاقة بين الإفصاح الاختياري والإلزامي

أولاً: طبيعة الإفصاح الإلزامي والاختياري في ظل IFRS:

مفهوم الإفصاح المحاسبي بأنه عملية توفير المعلومات اللازمة حول العناصر المدرجة في التقارير المالية يتم من خلال الشروحات المكملة والجداول الإضافية والرسوم البيانية التي تحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية الخاصة بالوحدة المحاسبية. هدفنا هو تجنب الكشف عن معلومات مضللة للمستخدمين ومساعدتهم في اتخاذ القرارات بناءً على المبادئ المحاسبية المقبولة عالمياً.

وعلى الرغم من أن معلومات الإفصاح الإلزامي محددة بموجب المعايير المحاسبية والقوانين، إلا أن معلومات الإفصاح

الإلزامي غير محددة ولذلك تطلب مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بضرورة الإفصاح الإلزامي عن العناصر التالية (بحلس، 2010):

البيانات الخاصة بعنصر العمل والتي تتمثل في البيانات التشغيلية ومقاييس الأداء المعتمدة من الوحدة المحاسبية، فضلاً عن تحليل أسباب التغير في البيانات التشغيلية وبيانات قياس الأداء وتحديد اتجاهات التغيرات الإيجابية والسلبية.

المعلومات المستقبلية والتي تتمثل في التوقعات المستقبلية للفرص أو المخاطر المصاحبة للاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء، بالإضافة إلى مقارنة مؤشرات الأداء الحالية بمؤشرات الأداء السابقة.

المعلومات الخاصة بالإدارة والمديرين والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع كافة الأطراف الخارجية.

معلومات عن الاستراتيجيات والأهداف العامة للوحدة المحاسبية، وتأثير الوحدات المحاسبية الأخرى التي تنتمي إلى نفس الصناعة على الوحدة المحاسبية.

معلومات عن الأصول غير الملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية.

نستخلص مما سبق أن الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي يختلف حسب ما تهدف إليه الوحدة المحاسبية من الاتفاق مع متطلبات المعايير المحاسبية والقوانين، الوفاء باحتياجات الهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية، ومساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، أن المفاهيم المختلفة للإفصاح المحاسبي تصف جميعها نفس المفهوم ولكن من جوانب متعددة، وبالتالي فإنها ليست منفصلة عن بعضها البعض ولكنها مكملة لبعضها البعض (دحدوح، 2015).

ثانياً: مبررات التكامل بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الإختياري لمتطلبات IFRS :

يعتبر الإفصاح أداة الاتصال بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين حيث ينشأ الطلب على الإفصاح نتيجة لعدم تماثل المعلومات والصراعات المستمرة بين الإدارة المستثمرين الخارجيين، أن زيادة الأرباح نسبة الإفصاح سيترتب عليها زيادة تماثل المعلومات وتخفيف حدة الصراعات المستمرة بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين، إلا أنه يجب تحقيق التوازن بين التكلفة والعائد عند زيادة نسبة الإفصاح وتوفير المزيد من المعلومات حيث يؤدي زيادة نسبة الإفصاح إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة صافي التدفقات النقدية وما يستتبعه من زيادة قيمة الشركة، وفي مقابل ذلك تتحمل الشركة أنواع مختلفة من التكاليف والتي تتمثل في تكلفة إنتاج المعلومات والتقرير عنها، تكلفة تعيين المحاسبين والمراجعين، استفادة المنافسين من المعلومات المتاحة عن الشركة، فضلاً عن تكاليف الدعاوي القضائية التي قد تتحملها الشركة في حالة الإفصاح عن معلومات غير صحيحة.

وبالتالي فإن هناك ضرورة لوجود تكامل بين كل من الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري للأسباب التالية (Einhorn, 2005):

يؤثر الإفصاح الإلزامي على المحتوى المعلوماتي المتزايد للمستثمرين من الإفصاح الإختياري، أن متطلبات الإفصاح الإلزامي تمارس دوراً رئيسياً في تحديد سياسات الإفصاح الاختياري حيث تعزز القيود المفروضة على الإفصاح الإلزامي للشركات من الإفصاح الاختياري للمعلومات، كما أنه لا يمكن دراسة الإفصاح الإختياري بمفرده دون الأخذ في الحسبان تأثير الإفصاح الإلزامي.

قد تعزف بعض الشركات عن الإفصاح الاختياري لتحقيق أرباح غير عادية من الأسهم المملوكة، أو لتجنب بعض الأضرار الخاصة بالمركز التنافسي في السوق من خلال منع استغلال المنافسين لتلك المعلومات في تعديل خططهم الانتاجية أو قرارتهم الاستثمارية، أو نتيجة لسوء نتائج الأعمال الخاصة بها، أو نتيجة لارتفاع تكلفة إعداد تلك المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها، وبالتالي يكون الإفصاح الإلزامي ضروريا لألزام تلك الشركات بالإفصاح عن مزيد من المعلومات الهامة لمستخدمي التقارير المالية بغرض تخفيض عدم تماثل المعلومات ومنع استغلال تلك المعلومات من جانب الأطراف الداخلية على حساب الأطراف الخارجية (عبد الجليل و أبو نصار، 2014).

عدم التوافق بين متطلبات الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي حيث لا يتوافر لدى إدارة الشركة الحافز الذاتي للإفصاح عن المعلومات اختيارياً وبالتالي يكون الإفصاح الإلزامي ضرورياً من خلال إصدار المعايير المحاسبية الملزمة بغرض تخفيض عدم تماثل المعلومات، أما في حالة وجود توافق بين متطلبات الإفصاح الاختياري والإفصاح الإلزامي فيكون لدى إدارة الشركة الحافز الذاتي للإفصاح عن المعلومات اختيارياً دون الحاجة إلى إصدار المعايير المحاسبية الملزمة وتوفير الموارد المالية الضخمة المخصصة لإصدار وتطوير المعايير المحاسبية.

يمثل الإفصاح الإلزامي الالتزام بتوفير الحد الأدنى من المعلومات الواردة في التقارير المالية ومن ثم قد لا يكون كافيا لتلبية كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية وتقديم صورة حقيقية كاملة عن أداء الشركات وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على الإفصاح الاختياري لتوفير المزيد من المعلومات الإضافية حول أداء الشركات، التشريعات ذات الصلة، الضغوط الخارجية للشركات الاستشارية والمحللين الماليين.

ويتضح مما سبق ضرورة التكامل بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري وذلك عندما تكون متطلبات الإفصاح الإلزامي محدودة أو غير واضحة ويصعب تفسيرها، ومن ثم يكون لدى الشركات الحافز لتوفير المزيد من المعلومات الاختيارية لمعالجة النقص في المعلومات، وبالتالي يجب على الشركات تحقيق التكامل بين متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح الإلزامي وتوفير المزيد من المعلومات الإضافية في تقاريرها من خلال الإفصاح الاختياري (نعمان، 2017).

ثالثاً: دوافع الإفصاح الإلزامي والاختياري في ضوء معايير التقارير المالية IFRS:

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية بغرض اتخاذ القرارات المناسبة ويتحقق ذلك من خلال توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي التقارير المالية على إجراء المقارنة بين أداء الشركة مع الشركات الأخرى في نفس الفترة المالية أو إجراء المقارنة بين أداء الشركة لفترتين أو لعدة فترات مالية متتالية، توفير بيانات المعلومات اللازمة لمساعدة المستثمرين على تقيم العائد على الاستثمار في الشركة وإمكانية التنبؤ بتلك التدفقات في المستقبل، توفير المعلومات اللازمة لمساعدة المستثمرين على تقييم العائد على الاستثمار في الشركة وإمكانية التنبؤ بهذا العائد في المستقبل، بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة لمساعدة الأطراف الخارجية من المستثمرين والدائنين على تقدير المخاطر المختلفة ويمكن تناول أهم دوافع الإفصاح الإلزامي والاختياري في التالي (حنان، 2017)

تخفيض تكلفة رأس المال، حيث يؤدي زيادة نسبة الإفصاح إلى تعزيز سيولة سوق الأوراق المالية من خلال انخفاض تكاليف الحصول على المعلومات وما يستتبعه من تخفيض تكلفة العمليات، زيادة الطلب على الأوراق المالية للشركة، انخفاض خطر التقدير الناتج عن تقديرات المستثمرين في مؤشرات العائد على الأصول أو توزيعات الأرباح من خلال تحسين مصداقية التقارير المالية وزيادة درجة التأكد في المؤشرات الحقيقية للشركة، وبالتالي لا تتحمل الشركة أي تعويضات إضافية ناتجة عن ارتفاع خطر التقدير.

تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض مخاطر المعلومات، تحقيق أرباح عادلة لجميع المستثمرين وحمايتهم من الممارسات غير الشرعية المتمثلة في تسريب المعلومات أو استخدام معلومات غير متاحة لكافة المستثمرين لتحقيق أرباح غير عادية، فضلا عن تداول الأوراق المالية وفقاً للقيمة العادلة وانخفاض تكلفة التمويل الخارجي.

تقليل احتمالات تعرض سوق الأوراق المالية للتقلبات في أسعار الأوراق المالية مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار في سوق الأوراق المالية الذي أصبح يتسم بالمضاربة.

تحسين سيولة أسواق الأوراق المالية الناتجة عن سد الفجوة بين المعلومات المتاحة والمعلومات المطلوبة من جانب المستثمرين واقناعهم بعدم وجود معلومات إضافية للقيام بعملية الشراء أو البيع وزيادة الثقة بالفرص الاستثمارية المتاحة، وما ستتبعه من حصول الشركات على التمويل المناسب بأقل التكاليف.

تخفيض تكاليف الدعاوي القضائية التي يمكن أن تتحملها الشركة نتيجة للإفصاح عن المعلومات غير الملائمة أو الإفصاح عن المعلومات في التوقيت غير المناسب، بالإضافة إلى إعطاء صورة إيجابية عن قدرة الشركة عن التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في ظل البيئة الاقتصادية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة العادلة للشركة.

تعظيم دور حوكمة الشركات في تحسين العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إداراتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى نتيجة لتنشيط سوق الأوراق المالية، تقويم أداء الإدارة العليا، تعزيز المساءلة وزيادة درجة الثقة فيها، تعظيم الأرباح، الحصول على التمويل المناسب بالتكلفة المناسبة فضلا عن التنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

قدرة أصحاب رأس المال (الموكلين) على متابعة ومراقبة مدى التزام إدارة الشركة (الوكيل) بالمتطلبات الموجودة في عقد الوكالة مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الوكالة، وما ستتبعه من انخفاض العائد على الاستثمارات وانخفاض تكلفة رأس المال.

قدرة إدارة الشركة على توضيح أسباب انخفاض الأداء وكيفية تحسين أداء الشركة مما قد يؤدي إلى احتمال الاحتفاظ بوظائفهم في المستقبل.

يرى الباحث مما سبق أن زيادة نسبة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لكافة الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية يؤدي إلى انخفاض التكاليف التي يتحملها المستثمرون للحصول على المعلومات وانخفاض العائد المطلوب ما ستتبعه من انخفاض تكلفة رأس المال وارتفاع كفاءة سوق الأوراق المالية في صورة تقييم الأوراق المالية بالقيمة العادلة، وزيادة حجم السوق، انخفاض تكلفة العمليات، فضلا عن توفير السيولة اللازمة لزيادة عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

رابعاً: العلاقة بين الإفصاح الاختياري والإلزامي:

يشير الإفصاح الاختياري إلى النشر الاختياري للمعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال التقارير السنوية بالإضافة إلى المتطلبات الإلزامية، وهو يمثل حرص الإدارة في تقديم المعلومات التي تقدمها الشركة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقديم تلك المعلومات برغبة الشركة، وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار، والإفصاح الاختياري هو الإفصاح الذي يطبق بطريقة اختيارية بواسطة الشركات اليت تختار أن تفصح اختيارياً، لذا فهو يعد طريقة للمديرين لتوفير الإفصاحات إضافية، ويشير إلى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أو خلاف ذلك بواسطة الشركات التي توفر معلومات أكثر.

ومما سبق يمكن القول أن الإفصاح الاختياري هو عملية إعطاء للمعلومات من الشركة للأسواق المالية بالرغم من أن هذه المعلومات غير مطلوب الإفصاح عنها قانونياً، حيث تقوم الشركات بالإفصاح اختياريا عن معلومات غير مطلوبة عن طريق السلطات، وذلك في محاولة لتشكيل تصورات المشاركين في السوق وأصحاب المصلحة الأخرين، وبالتالي الاستفادة من تحسين معدلات التبادل مع هذه الجهات وتعزيز وبناء جو من الثقة بيهم وبين الشركة (عبد الفتاح، 2012).

كما أن الإفصاح الاختياري يعزز المزايا التنافسية لدى الشركات حيث يكون لدى الشركات ذات الأداء الجيد الحافز لإظهار ميزتها التنافسية عن طريق الإفصاح اختيارياً عن المعلومات مما يعمل بدوره على تحسين جودة المعلومات المنشورة وزيادة الثقة لدى المستثمرين في المستقبل. وبالتالي فإن الإفصاح الاختياري يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى جانب الاستثمار، وأنه يعتبر أيضا طريقة فعالة في السيطرة والهيمنة على القدرة التنافسية لدى الشركات والاتصال الفعال مع الشركات والأشخاص ذوي المصالح في الشركات حيث يمكنهم الإفصاح من وصف وتقييم مستقبل الشركة.

وتعد العلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري علاقة تكامل، نظراً لأن الإفصاح الاختياري يقوم بتقديم المزيد من المعلومات التي يحتاجها مستخدموا القوائم المالية وغيرهم من متخذي القرارات وغير متاحة لهم في القوائم المالية من خلال الإفصاح الإلزامي، وبهذا يوفر معلومات إضافية قد تكون مالية أو غير مالية بجانب ما يوفره الإفصاح الإلزامي من معلومات محددة وضرورية، إذن يعتبر الإفصاح الاختياري مكملاً ضروريا للإفصاح الإلزامي مما يعمل في النهاية على خدمة مختلف الأطراف المهتمة بالقوائم المالية ويعمل على ترشيد القرارات المختلفة.

وتسعى كل من المنشآت والمنظمات المحاسبية في العديد من الدول إلى تبني وتطبيق كل من المعايير المحاسبية الدولية وكذا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) والتي يتم إصدارها من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك بهدف تحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

إن أول معيار يتم تبنيه من طرف المنشآت قبل باقي المعايير المحاسبية الأخرى هو المعيار (IFRSI) المسمى بـ تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى، حيث يتضمن هذا المعيار كل من وصف للمرحلة الانتقالية وكذا الإجراءات والقواعد والمتطلبات الأساسية الواجب إتباعها من طرف المنشآت التي تتبنى هذه المعايير للمرة الأولى.

عندما تسببت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في تذبذب الأسواق المالية بصورة كبيرة وأثرت على الاقتصاديات العالمية، وتم إلقاء اللوم على الأدوات المالية المبتكرة وأزمة الدين والرهن العقاري، وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لهذه الأدوات المبتكرة هو إدارة مخاطر الائتمان، لكن الواقع يشير لفشلها في تحقيق ذلك الهدف، وذلك نتيجة للتسعير الخاطئ لمخاطر الائتمان والتقليل من مخاطر الرهن العقاري المؤمن عليه مع التخلف عن سداد الرهون، وبعد صدور المسودة النهائية لمعيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في يوليو 2014م، ليحل محل معيار المحاسبة المالية الدولي (IAS39)، الخاص بالأدوات المالية، وكذلك صدور معيار التقرير المالي الدولي (IAS39) كعلى أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث حوى المعيار الأخير صعوبات وتعقيدات متعددة في واقع التطبيق الممارسة.

1/4- تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى (المعيار IFRSI): إذا قررت منشأة ما تعد التقارير بموجب

مجموعة من المعايير المحاسبية الوطنية غير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أن تستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فإنه يتعين عليها الالتزام بمتطلبات معينة منصوص عليها في تلك المعايير والتي يوجزها المعيار (IFRSI) والمسمى « تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى.

ويأتي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى كمعيار منفرد وذلك لبيان كيفية الانتقال من الوضع الذي تطبق فيه معايير محاسبية غير معايير التقارير المالية الدولية إلى الوضع الجديد الذي تطبق فيه معايير التقارير المالية الدولية، أي صف المعيار المرحلة الانتقالية والإجراءات التي تتطلبها بحكم الاختلافات بين طرق معالجة البيانات المحاسبية والعرض والإفصاح بموجب معايير التقارير المالية الدولية وغيرها من المعايير. ولعل وضع خطوط تفصيلية ودقيقة للمرحلة الانتقالية يتطلب معالجة كافة الأمور الخلافية بما يكفل تحقيق صفات الموثوقية والملائمة وقابلية المقارنة وقابلية الفهم كصفات أساسية للمعلومات المالية، وبالتالي استخدامها من قبل الأطراف ذات العلاقة كأساس سليم ورشيد لإتخاذ القرارات.

نطاق التطبيق: ينطبق المعيار (IFRS1) على المنشأة التي تعرض بياناتها المالية الأولى بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وينص على قواعد أساسية تحتاج المنشأة إلى إتباعها عند تبني هذه المعايير للمرة الأولى كأساس لإعداد بياناتها المالية ذات الإغراض العامة، وبعبارة أخرى ينطبق هذا المعيار على جميع تلك المنشآت التي تعرض بياناتها المالية للمرة الأولى بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويشير المعيار إلى هذه المنشآت بـ « المنشآت التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى.

وعلاوة على ذلك ووفقا للمعيار (IFRS1) تطبق المنشأة هذا المعيار ليس فقط في بياناتها المالية الأولى المعدة على بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بل أيضا في كل تقرير مالي مرحلي تعرضه بموجب معيار المحاسبة (IAS34) لجزء من الفترة التي تغطيها بياناتها المالية الأولى المعدة بموجب تلك المعايير، والبيانات المالية الأولى المعدة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي تلك البيانات المالية السنوية الأولى التي تتبنى فيها المنشأة هذه المعايير من خلال بيان صريح وغير متحفظ (في تلك البيانات المالية) حول الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

4/-2 معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية:

إن معيار رقم (1) يرسم الإطار العام ويوضح مسؤولية عرض البيانات المالية ويقدم الإرشادات حول شكل وهيكل القوائم المالية. (محمد، 2018)

هدف المعيار: بيان أساس عرض البيانات المالية لأغراض العامة إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشأة الأخرى، وللوصول إلى ذلك يحدد المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلتها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية.

النطاق:

بموجب المعايير المحاسبية يتم تطبيقه على البيانات المالية المتعلقة بجميع الأغراض وكيفية عرضها.

تلبية جميع احتياجات المستخدمين من خلال توفير هذه البيانات المتعلقة بالأغراض العامة لعدم إمكانية طلبهم لتقارير خاصة.

يتم تطبيق هذا المعيار على جميع الشركات بما فيها شركات التأمين والبنوك.

ومن أمثلة السياسات المحاسبية التي تحتم الإفصاح عنها: (مؤسسة المعايير الدولية، 2013)

سياسة التقييم (التكلفة التاريخية، التكلفة الاستبدالية، القوة الشرائية)

سياسة تقييم المخزون.

سياسة الاستهلاك.

السياسات المحاسبية لمعالجة العقود للمقاولات الطويلة الأجل.

سياسة توحيد البيانات المالية.

4/-3 معيار المحاسبة الدولي رقم (30) والخاص بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابه: (مؤسسة المعايير الدولية، 2013)

يحدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابه وبيان المعيار مصطلح (بنك) وهو يغطي المنشآت الآتية:

المؤسسات المالية.

أي منشأة يكون من بين أنشطتها الأساسية قبول الودائع واقتراض الأموال بقصد الإقراض أو الاستثمار.

المنشآت التي تدخل في نطاق الصيرفة والأنشطة المشابهة.

4/-4 المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (IFRS7):

تعد البنوك أحد القطاعات الاقتصادية الهامة والمؤثرة في أي دولة من دول العالم، حيث يستفيد منها معظم الأفراد والمؤسسات، وذلك إما كمستثمرين أو مقترضين أو متعاملين، وتؤدي البنوك دوراً رئيسا في توفير الثقة في النظام النقدي من خلال صلتها بالسلطة الرقابية والحكومية.

ومن هنا فإن سلامة أوضاع البنوك من حيث الملاءمة والسيولة ومن حيث درجة المخاطرة المرتبطة بأنشطتها المختلفة ذو فائدة لمستخدمي القوائم المالية للبنوك، حيث يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنوك إلى معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة وموثوقة ومفهومة لتساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي، ولتستخدم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة (مسعود، 2013).

وبالتالي فإن الإفصاح المحاسبي في البنوك يلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (7) على الأدوات المالية حيث يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت وكافة أنواع الأدوات المالية كعقود شراء وبيع وبنود غير مالية تدخل ضمن نطاق المعيار، وكافة المشتقات المربوطة بالمصالح في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستثناء المشتقات التي تلبي أداء حقوق ملكية.

ويستثنى من نطاق هذا المعيار المصالح في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية ذوات الأرقام (27) و (28) و(31). ويستثنى أيضا حقوق والتزامات الموظفين الناشئة عن خطط منافع الموظفين، وعقود التأمين والأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب عمليات التسديد على أساس الأسهم. (أبو نصار وحميدات، 2012)

ويتطلب الإفصاح المحاسبي في المصارف الالتزام بالمعيارين الدوليين (IFRS7) و(IFRS1) والتي تلزمها بعرض قوائمها المالية وتقاريرها الملحقة والملاحظات والسياسات المحاسبية وإزالة التضليل في هذا العرض لمساعدة متخذي القرارات في صنع قرارات سليمة، ويتم ذلك من خلال عرض:

أهم المؤشرات المالية التي تخص حصة السهم من الأرباح ومقارنته مع السنة السابقة والنسب المالية عن صافي إيرادات الفوائد والعمولات والسيولة النقدية ومعدل كفاية رأس المال وعرض أسعار إقفال الأسهم والسندات، وبيانات مالية مقارنة بالنسبة للميزانية العامة وبيان الدخل.

كلمة رئيس مجلس الإدارة حول نشاطات المصرف خلال السنة.

تقرير مجلس الإدارة السنوي ويحتوي على:

أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة عن خبراتهم وعناوينهم، وظروف العلم المصرفي، والبيئة الاقتصادية المحيطة به والإشارة إلى التغيير في الأنظمة والقوانين المؤثرة في العمل المصرفي.

التحليل المالي الذي يتناول أداء المصرف وإعداد القوائم المالية ومدى إتباع المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية، والأعمال والخدمات المصرفية والوضع التنافسي له والحجم التقديري لنشاطه في السوق والتمتع بالحماية والامتيازات والوجود الجغرافي للمصرف.

كيفية إدارة المخاطر المصرفية، ومخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والإجراءات المتخذة للحفاظ على استمرارية المصرف.

الحوكمة المصرفية وتركيز الاهتمام على تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف وفق تعليمات البنك المركزي نتيجة التطورات السريعة وعولمة المالية والتقدم التكنولوجي.

توفير الإفصاحات التي تتيح للمستخدمين تقييم الأداء والمخاطر التي تتعرض لها أثناء الفترة وفي تاريخ إعدادها، وكيفية إدارتها من خلال بيان المركز المالي وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية وحركتها خلال الفترة، والإيضاحات المرفقة.

5/-4 المعيار الدولي للتقارير المالي (IFRS9):

يهدف المعيار للحد من المشاكل والصعوبات التي صاحبت تطبيق المعيار المحاسبة الدولي (IAS39) ، ويركز المعيار بشكل أساسي على وضع مبادئ لإعداد التقرير الماي للأصول والالتزامات المالية بحيث يمكن ذلك من عرض معلومات ملاءمة وذات فائدة لمستخدمي البيانات المالية بغرض تقييم المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. ووضع أسس للاعتراف والقياس والإطفاء ومحاسبة التحوط كجزء من مشروع مجلس

معايير المحاسبة الدولية باستبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية الاعتراف والقياس، وأعد المعيار (IFRS9) بشكل موضوعي كمدخل للاعتراف وقياس الأصول المالية بصورة تعكس نموذج الأعمال الذي يمكن إدراته من خلال خصائص التدفق النقدي التعاقدي، ونموذج انخفاض قيم الأصول والقروض والأدوات المالية لمحاسبة التغطية.

نطاق المعيار (IFRS9):

من خلال ما تم عرضه فإن نطاق هذا المعيار يغطي جميع البنود التي تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي (IAS39) الأدوات المالية والقياس والاعتراف، ويمتد نطاق المعيار الدولي التقرير المالي (IFRS9) ليحتوي على الأصول الثابتة بالإضافة إلى الالتزامات المالية.

ومن خلال عرض محاور هذا المبحث، يمكن التنويه عن:

أن الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي يختلف حسب ما تهدف إليه الوحدة المحاسبية من الاتفاق مع متطلبات المعايير المحاسبية والقوانين، الوفاء باحتياجات الهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية، ومساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، أن المفاهيم المختلفة للإفصاح المحاسبي تصف جميعها نفس المفهوم ولكن من جوانب متعددة، وبالتالي فإنها ليست منفصلة عن بعضها البعض ولكنها مكملة لبعضها البعض يؤثر الإفصاح الإلزامي على المحتوى المعلوماتي المتزايد للمستثمرين من الإفصاح الإلزامي، أن متطلبات الإفصاح الإلزامي تمارس دوراً رئيسياً في تحديد سياسات الإفصاح الاختياري حيث تعزز القيود المفروضة على الإفصاح الإلزامي للشركات من الإفصاح الاختياري للمعلومات، كما أنه لا يمكن دراسة الإفصاح الإختياري بمفرده دون الأخذ في الحسبان تأثير الإفصاح الإلزامي.

وعليه فإنه من الضرورة التكامل بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري وذلك عندما تكون متطلبات الإفصاح الإلزامي محدودة أو غير واضحة ويصعب تفسيرها، ومن ثم يكون لدى الشركات الحافز لتوفير المزيد من المعلومات الاختيارية لمعالجة النقص في المعلومات، وبالتالي يجب على الشركات تحقيق التكامل بين متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح الإلزامي وتوفير المزيد من المعلومات الإضافية في تقاريرها من خلال الإفصاح الاختياري أن زيادة نسبة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لكافة الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية يؤدي إلى انخفاض التكاليف التي يتحملها المستثمرون للحصول على المعلومات وانخفاض العائد المطلوب ما ستتبعه من انخفاض تكلفة رأس المال وارتفاع كفاءة سوق الأوراق المالية في صورة تقييم الأوراق المالية بالقيمة العادلة، وزيادة حجم السوق، انخفاض تكلفة العمليات، فضلا عن توفير السيولة اللازمة لزيادة عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية.

المؤتمرات العلمية لجمعية المحاسبين .. تعكس التطورات المتراكمة في مجال المهنة

يوسف صالح العثمان
الرئيس الفخري
جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية

سعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ تأسيسها في فبراير عام 1973 إلى الانضمام لعضوية الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، وتم ذلك في عام 1974.

وتم عقد المؤتمر العلمي الأول لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بتنظيم من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تحت عنوان "التقييم المحاسبي للأداء" في الفترة من 6 – 10 مارس 1976.

ويعد هذا أول مؤتمر محاسبي يعقد بدولة الكويت، وكذا على مستوى دول الخليج العربي قاطبة.

وبعده توالى عقد المؤتمرات العلمية لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بالكويت.

وكان المؤتمر العلمي الأخير الذي نظمته الجمعية بالتزامن مع احتفاليتها باليوبيل الذهبي تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح شاهد عيان على قدرة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في تنظيم المؤتمرات الدولية، حيث استقبل المؤتمر السنوي الدولي السابع بعنوان: المحاسبة والتدقيق والحوكمة والاستدامة: بين النظرية والتطبيق" عددا كبيرا من مسؤولي المهنة من المنظمات المهنية عالميا وإقليميا، بالإضافة لكوكبة من خبراء المهنة حول العالم.

وكان على رأس الحضور كل من رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC السيد / جون بوكو وممثل البنك الدولي الدكتورة منى الشامي ورئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وعدد من الأكاديميين في مجال المهنة على مستوى الجامعات العالمية.

المؤتمرات التي عقدتها الجمعية حتى ابريل 2025

المؤتمر	عنوان المؤتمر	فترة المؤتمر	رئيس المؤتمر
الأول	التقييم المحاسبي للأداء	10-6 مارس 1976	السيد/ يوسف صالح العثمان
الثاني	المعلومات المحاسبية وإدارة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي	29-28 يناير 2009	السيد/ محمد حمود الهاجري
الثالث	دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق	2-1 ديسمبر 2010	السيد/ محمد حمود الهاجري
الرابع	المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة	6-5 ديسمبر 2014	الدكتور/ رشيد محمد القناعي
الخامس	المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة الواقع - التحديات - التطلعات	4-3 ديسمبر 2014	الدكتور/ نادر حمد الجيران
السادس	المؤتمر المهني للمحاسبة والمراجعة نحو مهنة فاعلة	16-15 فبراير 2017	السيد/ احمد مشاري الفارس
السابع	المؤتمر المهني تحديات وتطلعات لمستقبل المهنة	6-5 ديسمبر 2018	السيد/ صقر مبرك الحيص
الثامن	الإتجاهات الحديثة في أبحاث المحاسبة	19 ديسمبر 2024	السيد/ صباح مبارك الجلاوي المنظم: الدكتور/ أحمد القطان
التاسع	المحاسبة والتدقيق والحوكمة والاستدامة : بين النظرية والتطبيق	22-21 ابريل 2025	السيد/ صباح مبارك الجلاوي المنظم: الدكتور/ سعود العازمي

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .. ريادة وإبداع

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (KFAS) هي مؤسسة خاصة غير ربحية تأسست في ديسمبر ١٩٧٦ . من خلال التعاون مع شركاء محليين ودوليين، تقوم مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بتمويل وتنفيذ برامج البحث والتدريب والتطوير التي تعالج الأولويات الوطنية لدولة الكويت في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) بالإضافة إلى إدارة مراكز علمية متخصصة. تستهدف البرامج فئات مختلفة ضمن النظام البيئي للابتكار.

كما تشارك المؤسسة بشكل فعال مع المجتمع الأوسع لزيادة الوعي والاهتمام في مجالات العلوم والتكنولوجيا. تبني المؤسسة تحالفات مع الأوساط الأكاديمية و القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع لنشر المعرفة العلمية وتسريع التقدم. من خلال جوائزها المرموقة، لا تحتفي المؤسسة بالمساهمات المتميزة للباحثين الكويتيين والعرب فحسب، بل تعزز أيضًا التزامها بالنهوض بالعلوم والتكنولوجيا.

و تؤكد هذه الجوائز دور المؤسسة في مكافأة التميز، وتقدير البحوث المؤثرة، وإلهام الأجيال لقادمة، وتشجيع المزيد من المساهمات في المشهد العلمي والتكنولوجي في الكويت. المؤسسة معترف بها كلاعب رائد في الإنجازات والتطورات العلمية والتكنولوجية في الكويت. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تعمل وفقاً لهيكلة محكمة، ونظام حوكمة بما ي ضمن الإشراف والإدارة الفعالة لأنشطتها. يشمل ذلك مجلس إدارة برئاسة حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت، ويعين من قبله، ويكون مسؤولا عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ولجاناً تنفيذية تابعة لمجلس الإدارة تركز على مجالات مختصة، وإدارة تنفيذية تتولى العمليات اليومية.

ويستند عمل المؤسسة على مبدأ أن العلم ينشئ المعرفة، والتكنولوجيا تسرع التقدم، والابتكار يشكل حلولاً نوعية. وخلال الفترة ٢٠٢٥ - ٢٠٢٩ ، نهدف إلى البناء على إرثنا ونقاط قوتنا من خلال الاستمرار في دعم برامج ومشاريع نموذجية، و تشجيع المشاركة في المجالات العلمية الناشئة التي تتطلب بحوثاً جديدة، وآفاقاً مبتكرة للتكنولوجيا، فتعمل على توسيع آفاق نقل المعرفة وتعزيز القدرات. ستتواءم كل أعمالنا مع ركائزنا الثلاث - منظومة بحثية راسخة، وابتكار قابل للتطبيق، وإبداع بشري - وستتكامل كل ركيزة مع الأخرى في إطار تعاوني وتبادلي. سينصب

اهتمامنا على رفع كفاءة البحث العلمي، وتشجيع البحوث عابرة التخصصات والشراكات، والإعلام بالسياسات المبنية على الدليل العلمي. كما سنحرص أيضًا على تعزيز نقل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ونبذل جهدنا للمساهمة في نمو النظام البيئي للابتكار. وسنركز على نشر المعرفة، وتنمية القدرات، والإمكانات البشرية. سنوجه جهودنا نحو المجالات التي تعالج القضايا ذات الأهمية والأولوية الوطنية، لا سيما في مجالات البيئة، والطاقة، والصحة، وتعليم العلوم، والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات والأمن المائي والغذائي، والاقتصادات المستقبلية، مع البقاء متيقظين للاتجاهات والمبادرات الناشئة خارج هذه المجالات التي يمكن أن تعود بالنفع على الكويت.

إضافة إلى ذلك، أنشأت المؤسسة مراكز علمية متخصصة ومتميزة تُموِّلها باستمرار؛ بهدف نشر المعرفة العلمية وتطوير مهارات الشباب وتشجيع الأبحاث العلمية والإبداعات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وفتح آفاقٍ جديدة حول سُبل مواجهة التحديات الوطنية من خلال البحث والتطوير. وهذه المراكز هي:

- المركز العلمي
- معهد دسمان للسكري
- مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع
- مركز جابر الأحمد للطب النووي والتصوير الجزيئي
- شركة التقدم العلمي للنشر والتوزيع

ومن بين الجوائز الخاصة بالمؤسسة ..

جائزة السميط للتنمية الأفريقية : تأتي هذه الجائزة تلبيةً لمُبادرة حضرة صاحب السموِّ الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، « القمة العربية - الإفريقية الثالثة » أمير دولة الكويت - حفظه الله ورعاه - التي أعلنها في التي استضافتها دولة الكويت في شهر نوفمبر ٢٠١٣ لدعم تنمية الدول الإفريقية. تتضمن المبادرة تخصيص جائزة سنوية تحمل اسم جائزة الدكتور عبد الرحمن السميط، للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية في القارة الإفريقية، بما يمكّن دولها وشعوبها من التغلب على مشكلات الفقر والجوع ونقص المياه، وفي تحسين الرعاية الصحية ومحو الأمية وتحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، وكذلك إبراز الإنجازات الناجحة في المجالات الثلاثة التالية: الأمن الغذائي - الصحة - التعليم. تُقدم الجائزة حكومة دولة الكويت، وتُشرف عليها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومجلس أمناء الجائزة. قيمة الجائزة مليون دولار أمريكي تمنح لمجال واحد سنوياً. والهدف من الجائزة هو تقييم واختيار أفضل الدراسات والمشاريع العلمية والبحثية والمبادرات المبتكرة التي كان لها الأثر الكبير والمستدام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية.

جائزة أنور النوري : تشرف مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إشرافًا كاملاً على جائزة أنور النوري، التي أُطْلِقت في عام ٢٠١٥ بتمويلٍ من مبرة أنور النوري، تقديرًا للدور الكبير الذي أدَّاه الفقيد في مجال التربية على مستوى دولة الكويت والوطن العربي، لمدةٍ تزيد على ٥٠ سنة، واعترافًا بجهوده في خدمة المؤسسة كعضوٍ سابق في مجلس إدارتها.

وتهدف الجائزة إلى تعزيز نوعية البحث في العلوم التربوية بالعالم العربي، واكتشاف الباحثين الشباب والمتميزين العرب وإبرازهم، والتعريف بهم في الميدان التربوي، ولا سيما من سيتولون مسؤوليات التعليم والبحث التربوي في العالم العربي.

وتُمنَح الجائزة كل سنتَين للحاصلين على درجة الدكتوراه في العلوم التربوية من إحدى جامعات العالم العربي، وتبلغ قيمة الجائزة ٣٥ ألف دولارٍ أمريكي للمركز الأول، ويجوز منح الجائزة للمركز الثاني بمبلغ ٢٥ ألف دولارٍ أمريكي.

وتتضمن شروط الترشح للجائزة : أن تكون الجامعة المانحة لدرجة الدكتوراه في إحدى الدول العربية، وأن تكون مُعتمَدةً من الجهة الرسمية في دولة المقر.أن تكون درجة الدكتوراه للأطروحة المقدمة مُنِحت خلال الأعوام الجامعية الثلاثة السابقة للإعلان عن الجائزة. ولا تُقبَل الأطروحة التي لم تستكمل إجراءات منح الدرجة العلمية. أن تكون الأطروحة مكتوبةً باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، على أن تُقدَّم ملخصٌ تفصيلي عن الأطروحة باللغة العربية.